

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : صالح لحبيب

بعنوان :

دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011).

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ مساعد - أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ: بن قانة إسماعيل.

(أستاذ مساعد - ب - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة: لخمير سارة.

(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الدكتور : علاوي محمد لحسن.

السنة الجامعية: 2013/2012

إهداء

بسم الهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه وتعالى

بسم الأمل أساس العمل

بسم الصبر أساس الفرح

بسم الاجتهاد أساس النجاح

بسم النجاح الذي لا يكون إلا بالتوفيق من الله.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من طالما سره نجاحي وعمل جاهدا لإيصالي إلى أعلى المراتب، إلى الحبيب الغالي نور قلبي روح

روحي، إلى أعز شخص لقلبي، وأعلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى أبي أطال الله في عمره وحفظه لي.

إلى من أروضتني لبن الحب وغمرتني بعطفها وحنانها، إلى من ربتي على مكارم الأخلاق إلى صاحبة القلب الواسع والقلب

النافع والطيب، والتي كتبت الجنة تحت قدميها إلى أمي التي فنت عمرها لأجلنا حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من شاركوني أمومة أمي وأبوة أبي إخواني وأخواتي الأعزاء: محمد، خالد، الطيب، مية، شيماء.

إلى كل أفراد عائلتي، مصطفى، عمي وأبناءه، عماتي وأبناءهم كل بإسمه، قاسن أحمد، عزوز، حدوني، قاسم، كلثوم، فطيمة،

غنية الشريفة، أماني، وفاء، نورة، جميلة، خديجة.....

إلى كل أصدقائي الذين عرفتهم في الجامعة وخارج الجامعة: أحمد، الطيب، بلال، الشيخ، شريف، خالد، عبد الرحمن، ياسين،

علي، عبد القادر، كريمة، وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

لحبيب صالح.....

شكر وتقدير

ما كنت لأصل ولا لأحيا إلا بعون الله المتعالى سبحانه جلى وعلى، له الحمد والشكر على توفيقه، والمضى نحو الأمام، المعين على الصعوبات والملمين للعقبات، أحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا العمل أرجوا أن يجعله

في ميزان الحسنات بفضله.

وصلى اللهم على سيدنا محمد نور الأبدان وضيائها وطب القلوب ودوائها، أحب خلق الله إلى الله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "لحيمر سارة".

التي لم تبخل عليا بنصائحها وتوجيهاتها واراتها القيمة، وصبرها عليا في كل الظروف، حفظها الله، ووفقها لما تريد

من فضله الواسع فهو ذو الفضل العظيم.

كما أشكر الأستاذ المحترم والتميز بنبل أخلاقه وإنسانيته "العلاوي محمد لحسن"، حفظه الله.

وفي الأخير شكري الخالص لكل من ساعدني من قريب أو بعيد، وحتى من همس لي بكلمة تشجيع أو ابتسامه والتي

لم تردنا إلا حزما وعزما نحو الأمام.

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر و لغرض ذلك تمت الإشارة لنظرة مختصرة حول السياسة النقدية و ميزان المدفوعات و العلاقة التي تجمعهما، و تم تطبيق اختبارات نموذج الانحدار الذاتي المتجه، و ذلك بالاعتماد على ثلاث متغيرات اقتصادية، تعكس المشكلة و المتغيرات المؤثرة فيها و تتمثل في: سعر الصرف، معدل الخصم، الكتلة النقدية، في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2011. أكدت نتائج الاختبارات غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، و هو ما يعني غياب العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، في حين أكدت الاختبارات وجود العلاقة القصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث ظهر التأثير المباشر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات، كما هو الحال لمعدل الخصم، في حين نستثني الكتلة النقدية لعدم وجود علاقة سببية مباشرة بينها و ميزان المدفوعات، و أكدت الاختبارات الخاصة بردة الفعل وجود تأثير المتغيرات على ميزان المدفوعات، و يأتي سعر الصرف أولاً، و ثم معدل الخصم ثانياً، و أخيراً الكتلة النقدية، و ذلك بترتيبها حسب درجة تأثيرها. كما يمكننا القول أن السياسة النقدية لعبت دوراً في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، و ان كان نسبياً و يعود السبب في ذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد في التصدير، و ضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية بصفة عامة. **الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم.

Summary of the study:

Our study aims to find out what the effectiveness of monetary policy in addressing the imbalance of payments in Algeria, and for the purpose of that it was noted to a brief overview about monetary policy, the balance of payments and the relationship between both of them. The model of the vector self-regression tests VAR had been applied relying on three economic variables reflect the problem and the variables affecting it, these three variables are: the exchange rate, the discount rate and the money supply in Algeria during the period between 1990-2011.

The tests results confirmed the absence of a co-integration relationship between the variables what means the absence of the long-term relationship between the stable variables of the same degree while tests confirmed the existence of the short term relationship between variables where it appeared the direct effect of the exchange rate on the balance of payments, as is the case for rate discount while the money supply is excluded for no direct causal relationship between it and the balance of payments, the reaction tests confirmed the existence of the variables effect on the balance of payments, the exchange rate firstly, the discount rate Secondly, and finally the money supply, and so arranged as degree of impact.

We can also say that monetary policy played a role in addressing the imbalance of payments balance even I it was proportional and that was due to the Algerian economy's dependence on a single source of export, and the weakness of the monetary policy effectiveness in developing countries in general.

Keywords: monetary policy, payments balance, exchange rate, money supply, the rediscount rate.

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات.
02	تمهيد الفصل
02	المبحث الأول: السياسة النقدية واثرها على رصيد ميزان المدفوعات
02	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأدواتها.
04	المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات
05	المطلب الثالث: آليات السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات
06	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
08	خلاصة الفصل
09	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والتطبيقية
10	تمهيد الفصل
10	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
10	المطلب الأول: الطريقة
22	المطلب الثاني: الأدوات
26	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
26	المطلب الأول: نتائج الدراسة
33	المطلب الثاني: مناقشة النتائج.
34	خلاصة الفصل
36	خاتمة عامة

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990 – 2011	01
15	تطور الدينار مقابل الدولار في الفترة 1990-2011	02
17	تطور معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	03
19	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1998	04
21	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2011.	05
26	نتائج اختبار الاستقرارية.	06
28	نتائج اختبار التكامل المشترك	07
28	نتائج اختبار جرانجر للسببية	08
30	تحليل مكونات التباين	09
31	تغيير ترتيب مكونات التباين.	10

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	مكونات المجمعات النقدية	01
27	أثر الصدمات على متغيرات الدراسة	02
32	دوال استجابة ردة الفعل	03

قائمة الرموز والاختصارات:

الرمز والاختصارات	الدلالة
BP	ميزان المدفوعات.
DR	معدل الخصم.
ER	سعر الصرف.
M	الكتلة النقدية.

قائمة الملاحق:

العنوان	الصفحة
نتائج الاختبارات المتحصل عليها باستخدام برنامج E_VIEWS	56-44

مقدمة

أ- تمهيد

تزداد أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب التطورات المستمرة التي يشهدها العالم، خصوصا بما يتعلق بظهور الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية، على غرار أزمة البطالة، والتضخم، وخدمة الدين العام، واختلال ميزان المدفوعات، كل هذه الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية.

يضاف إلى ذلك، أن الواقع الاقتصادي الراهن يفرض مبادلات خارجية، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أفرزت شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها، تجاوزت نشاطاتها وعلاقتها المألوفة في نطاقها الخارجي.

هذه العلاقات الاقتصادية الدولية يترتب عليها تحصيل كل دولة لمقبوضات، والقيام بمدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية، ويتعين عليها أداء واجباتها و التزاماتها في تاريخ معين إزاء الدول التي تتعامل معها، وكذلك معرفة كيفية استيفاء حقوقها ومن هنا وجب عليها أن تعد بيانا كافيا يسمى ميزان المدفوعات.

كما يحضى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات، إنما يعكس من حيث المحتوى، قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المستوى الدولي .

مع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول من بينها الجزائر، معالجة الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات، وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، وذلك من خلال إتباع مناهج ومداخل مختلفة.

وتعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التخطيط لها (السياسة النقدية)، من طرف البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان التحكم في السيولة، كما تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تملكها السلطة النقدية في توجيه الإصلاحات الاقتصادية، وتصحيح الأوضاع الاقتصادية، والتي تميزت بضعف النمو الاقتصادي، والاختلالات الداخلية والخارجية، من بينها الاختلال في ميزان المدفوعات.

كما أن اختيار الأدوات والوسائل المناسبة من طرف السلطات النقدية، يعتبر عامل مهم لتحقيق أهدافها، والمتمحورة حول تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتعتبر سياسة سعر الصرف، والتحكم في الكتلة النقدية، ومعدل إعادة الخصم من الأساليب و الادوات المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق هدفها، مع الأخذ الوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة بعين الاعتبار وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ب - إشكالية البحث:

للوصول الى نتيجة حول موضوع الدراسة، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؟

يمكننا تجزئة الإشكالية السابقة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، ونسردها على النحو التالي:

أ- ما آليات تفاعل السياسة النقدية مع ميزان المدفوعات ؟

ب- ما هي أهم الأدوات النقدية التي اعتمدها الجزائر بداية من 1990؛

ج- وضعية ميزان المدفوعات وأهم العوامل المؤثرة على رصيده؛

د- ما أثر الصدمات المتوقعة من أدوات السياسة النقدية على توازن ميزان المدفوعات؛

ت- فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة الفرعية، نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأساسية:

- تؤثر السياسة النقدية من خلال متغيرات الدراسة المختارة على ميزان المدفوعات في الجزائر.

ولقياس الفرضية الأساسية فإنه تم اشتقاق الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يؤثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

الفرضية الثانية: لا يؤثر معدل إعادة الخصم على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

الفرضية الثالثة: لا تؤثر الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة أدت إلى اختيار الموضوع:

أ- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ب- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية.

ج- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالسياسات النقدية والكلية.

المقدمة العامة

د- محاولة ربط السياسة النقدية بميزان المدفوعات على اعتبار أن الجزائر عانت إحتلالات واحتناقات كبيرة في ميزان المدفوعات.

و- ندرة الدراسات التي تناولت الاختلال في ميزان المدفوعات.

ج- أهمية البحث وأهدافه:

1- أهمية البحث:

نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها الإختلالات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري، والوسائل المختلفة التي انتهجتها السلطات النقدية لمعالجة هذه الإختلالات، تنبع أهمية الدراسة في أهمية ميزان المدفوعات في تقييم حالة الاقتصاد الجزائري محليا وخارجيا، ودوره في كشف قوة الاقتصاد للتصدي لصدمات السوق الدولية، بالإضافة إلى أهمية السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، كونها من أهم أدوات البنك المركزي الذي يمكنه التدخل في النشاط الاقتصادي من خلالها.

2- أهداف البحث:

يهدف بحثنا هذا إلى مايلي:

أ- معرفة مكانة السياسة النقدية في معالجة الإختلالات في الجزائر.

ب- تحديد مفهوم السياسة النقدية، وأدواتها بصورة مختصرة، والتعريف بميزان المدفوعات ومكوناته، وعلاقته بالسياسة النقدية.

ج- إبراز دور أدوات السياسة النقدية، وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر.

د- معرفة الأدوات والوسائل التي استخدمتها السلطات النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات.

و- محاولة الخروج بتوصيات قد تساهم في علاج هذه الإختلالات مستقبلا.

ي- الكشف عن استجابة رصيد ميزان المدفوعات لصدمات السياسة النقدية، وبالتالي محاولة التصدي لها قبل وقوعها.

ج- حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني على مدى فعالية السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني، فقد حددت فترة الدراسة بالفترة 1990-2011، وتم البدء من سنة 1990 كون هذه السنة التي عرفت فيها الجزائر وجود سياسة نقدية حقيقة.

خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في توضيح علاقة أدوات السياسة النقدية برصيد ميزان المدفوعات، هذا في الجانب النظري، والمنهج التحليلي الكمي لقياس العلاقة ووصف متغيرات النموذج.

د- مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مختلف الكتب والمذكرات ذات الاختصاص، وفي مجال الدراسة، بالإضافة إلى مصادر أخرى تمثلت في التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية كالبنك المركزي، وكذلك بعض المقالات ذات صلة بموضوع الدراسة.

ذ- صعوبات الدراسة:

1- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات في الجزائر.

2- صعوبة الحصول على الإحصائيات من طرف البنك المركزي الجزائري لبعض السنوات.

3- نقص المراجع خاصة في الجانب الدراسات السابقة والإطار النظري الخاص بنموذج الدراسة.

ر- هيكل البحث:

لقد أشرنا في بحثنا إلى فصلين حيث تطرقنا في كل فصل إلى ما يلي:

الفصل الأول: يتضمن الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث أشرنا إلى ماهية السياسة النقدية وأدواتها، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات ومكوناته، وعلاقته بالسياسة النقدية من خلال الإشارة للآليات التي تستخدمها السياسة النقدية لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، أما في المبحث الثاني أشرنا إلى الدراسات التي تطرق إليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا.

الفصل الثاني: يتضمن الدراسة التطبيقية، حيث عرضنا في المبحث الأول الأدوات والطريقة، وذلك من خلال الإشارة لمجتمع الدراسة والفترة الزمنية وأسباب اختيارها، وكذلك طرق ومصادر جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والإشارة للتطورات التي عرفتتها هذه المتغيرات خلال الفترة المختارة والمحددة بـ 1990-2011، أما فيما يخص المطلب الثاني فتطرقنا للنموذج المستخدم في الدراسة، ومختلف الاختبارات الخاصة بهذا الأخير، أما في المبحث الثاني فخصص لنتائج الدراسة، وقمنا بتحليل الاختبارات النموذج المتحصل عليها، وهو ما ساعدنا لمناقشتها (نتائج الدراسة) والخروج بتوصيات قد تساعد مستقبلا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.



الفصل الأول:
علاقة السياسة النقدية
بميزان المدفوعات

المبحث الأول: السياسة النقدية وتأثيرها على ميزان المدفوعات
المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية، التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي، بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة ومعالجة الإختلالات التي تمس الاقتصاد، وتستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، هذا الأخير و نظراً لأهميته تحاول السلطات النقدية معالجة الإختلالات التي تطرأ عليه، من خلال إتباع مناهج ووسائل مختلفة، ويتم فيما يلي عرض لأهم أدوات السياسة النقدية المؤثرة في ميزان المدفوعات .

المبحث الأول: السياسة النقدية وتأثيرها على رصيد ميزان المدفوعات

سيتم استعراض كل من السياسة النقدية وميزان المدفوعات، وتوضيح آليات تأثير أدوات السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات، كونها جوهر العلاقة بين المتغيرين.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأدواتها.

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً، واستخدمت الجزائر هذه السياسة ضمن آليات الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية في بداية التسعينات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها قبل ذلك، والتي تميزت بضعف النمو واختلال ميزان المدفوعات... إلخ.

وتعرف السياسة النقدية على أنها: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة.¹

تهدف السياسة النقدية أساساً لتحقيق أهداف رئيسية يمكن تلخيصها في ما يلي:²

- استقرار سعر العملة، واستقرار مستوى الأسعار، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحسين ميزان المدفوعات.

¹ أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل إلى الاقتصاديات النقود و المصارف، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 2007، ص 308..

² - هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 206..

أما أهدافها الوسيطة فتتمثل في:1

- معدلات الفائدة (المدرسة الكينزية): عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.
- الكتلة النقدية (المدرسة النقدية): ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر أساساً ظاهرة نقدية، ويركزون في التحليل على آثار التغيير في الطلب على النقود و عرض النقود على التغيير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة، و ذلك باعتبار أن التغيير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات ككل.
- سعر الصرف: يمكن أن يساهم سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

تظهر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوات المتاحة وهي:

أ- الأدوات الكمية: هناك عدة أساليب كمية تستخدمها السلطة النقدية ويمكن تلخيصها في الآتي:2

- **سعر إعادة الخصم:** يستخدم للتأثير على كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي، وكلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.
- **عمليات السوق المفتوحة:** هي دخول البنك إما بائعاً أو مشترياً بالأوراق المالية الحكومية والخاصة، و ذلك بهدف التأثير على حجم السيولة لدى البنوك، بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:** هو نسبة من الاحتياطي التي يجب على البنوك التجارية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، وتتحكم فيها حسب الوضع الاقتصادي السائد.
- **الأدوات النوعية:** ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي:3
- **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف القروض.

¹ موقف السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد 15، العدد الثاني، دمشق، 1999، ص

..77

² هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 262..

³ - أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 191..

- استخدام أساليب للإغراء (الإغراء الأدبي) من خلال منح المصارف تسهيلات معينة، بهدف توجيه المصارف باتجاه سلوك معين، كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف، بالإضافة لاستخدام أساليب الرقابة على الائتمان.

المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي ويعرف على أنه: هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تحدد بسنة واحدة¹.

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية²:

1- الحساب الجاري: ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويلات من جانب واحد.

أ- الميزان التجاري: ويشمل صادرات و واردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.

ب- ميزان الخدمات: يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل و تأمين وخدمات البنوك والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية... الخ

ج- حسابات التحويلات من جانب واحد: وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على الدولة الاستفادة جرائها أي التزام وتشمل الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم... الخ.

2- حسابات رأس المال: يضم جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل، وحساب رأس المال قصير الأجل.

3- حسابات التسويات الرسمية: يسجل في صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لان ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي.

¹ - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203..

² - عبد الرحمن يسري أحمد، نفس المرجع، ص 204..

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات¹.

1- التوازن المحاسبي: يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان: أحدهما دائن و الآخر مدين، ولكي يحدث يجب توازن الطرفين محاسبيا.

2- التوازن الاقتصادي: تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.

المطلب الثالث: آليات السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات

يتم ذلك من خلال إتباع سياسة تحرير و تقويم الصرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.²

كما يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورا في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك خلال العمل على رفع أسعار الفائدة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده³، إلا إن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص 257..

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 275..

³ هيل عجمي الجنابي، رمزي يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 261..

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك نقص في الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا، وسنشير إليها حسب تسلسلها الزمني، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1 - دراسة عبد الرزاق حسن حساني، الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي والمهمات الرئيسية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية، 1993.

تطرقت الدراسة لتأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في سوريا، من خلال التغير في الميزان التجاري والمستوردات بشكل رئيسي، وتأثير هذه السياسة من خلال استخدام سعر الفائدة، بالإضافة إلى تأثيرها على التجارة الخارجية وإمكانية التوازن الخارجي من خلال سياسة أسعار الصرف، ومن أهم النتائج المتوصل إليها الباحث أن العجز في ميزان المدفوعات السوري يعكس مستوى الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار مدفوعاً بالسياسة النقدية والمالية، وقصور الحوافز الفعالة لتنمية الصادرات، وارتفاع معدلات التضخم وجمود أسعار الصرف، وقد جرت عدة محاولات لاحتواء العجز في القطاع الخارجي، لكن ذلك لم يحل دون استمرار العجز في ميزان المدفوعات، أما أسلوب الدراسة كان تحليلي.

السياسة النقدية لم تلعب دوراً هاماً في تطور حركة التجارة الخارجية، بل شكلت عائقاً أمام تطور الصادرات السورية بسبب التدابير النقدية التي انتهجتها في تلك الفترة التي كانت سلبية أكثر منها إيجابية.

2 - دراسة صالح مفتاح : أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990 - 2000)، 2004.

أشار الباحث إلى أن فعالية السياسة النقدية تكمن أساساً في استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية، واختيار أدوات الرقابة النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة، من أجل تحقيق أهدافها ومن بين هذه الأهداف تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال لجوء السلطة النقدية إلى فرض قيود على الاستيراد مما يؤدي تخفيض قيمة الواردات، كما قامت بإدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق فقامت بإبرام اتفاقيتين تمويلين مع صندوق النقد الدولي.

كما أن أزمة الإحتلالات في ميزان المدفوعات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، أدت بالسلطة النقدية بالقيام بعدة إجراءات لتعميق الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين، وتحسين وضعية

ميزان المدفوعات، مما اجبر السلطات النقدية على تخفيض الدينار وتخفيض التوترات في سعر الصرف مع تعزيز المدونة في تحديد معدل الصرف .

أعتبر الباحث أن تحسين ميزان المدفوعات يرتبط بأسعار النفط في الجزائر، حيث أشار إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يرتبط مع الصادرات، وهذا أمر صعب في ظل الاعتماد على مصدر وحيد وهو أسعار النفط.

3 - دراسة عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، 2005.

أبرزت الدراسة تأثير أدوات السياسة النقدية في ميزان المدفوعات، حيث أعتبر أن سعر الصرف يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وتدلل بذلك أن أسعار الصرف تعمل على تحسين وضعية الميزان في حالة استجابة ومرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى أن استقرار سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، وتهدف السياسة النقدية من وجهة نص الباحث إلى معالجة الاختلال الخارجي، معتبرا هذا الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في الطلب والعرض على النقود، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي بان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية، وتوظيف هذه السياسة على تحليل الاقتصاد الجزائري من خلال الإحصائيات المتوفرة.

تتميز دراستي عن الدراسات السابقة سواء في المدة الزمنية وطريقة معالجة الموضوع، حيث تطرق محمد حساني لدراسة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في سوريا سنة 1993، من خلال التغير في الميزان التجاري والمستوردات وتأثير هذه السياسة على رأس المال المتدفق من خلال التغيرات في سعر الفائدة، بالإضافة إلى تأثيرها على التجارة الخارجية بإعادة التوازن الخارجي من خلال سياسة أسعار الصرف.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها البحث أن العجز في ميزان المدفوعات السوري يعكس مستوى الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، وقصور الحوافز الفعالة لتنمية الصادرات، وارتفاع معدلات التضخم وجمود أسعار الصرف.

أما دراسة مفتاح صالح 2004، فأكد أن فعالية السياسة النقدية تكمن أساسا في استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية لتحقيق أهدافها، ومن بين هذه الأهداف تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال لجؤ السلطة النقدية إلى فرض قيود على الاستيراد، مما يؤدي تخفيض قيمة الواردات، كما قامت بإدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق، فقامت بإبرام اتفاقيتين تمويلين مع صندوق النقد الدولي.

أعتبر الباحث أن تحسين ميزان المدفوعات يرتبط بأسعار النفط في الجزائر، حيث أشار إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يرتبط مع الصادرات، وهذا أمر صعب في ظل الاعتماد على مصدر وحيد وهو أسعار النفط، بالإضافة لتخفيض الدينار وتخفيض التوترات في سعر الصرف مع تعزيز المدونة في تحديد معدل الصرف .

أما دراسة عمروش شريف 2005، أعتبر أن سعر الصرف يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وتدلل بذلك أن أسعار الصرف تعمل على تحسين وضعية الميزان في حالة استجابة ومرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى أن استقرار سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج.


كما نلاحظ أن الدراسات السابقة، اعتمدت على التحليل بصورة كبيرة بالإضافة لتركيزها على سعر الصرف كوسيلة رئيسية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، في حين قمت بإضافة متغيرين معدل الخصم، والكتلة النقدية، ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، وتحصلت على نتائج سنشير إليها في مناقشة نتائج الدراسة.

خلاصة:

أشرنا في هذا المبحث للأدبيات المتعلقة بالدراسة، من خلال الإشارة للعلاقة التي تربط ميزان المدفوعات بالسياسة النقدية، هذه الأخيرة تركز على آليات وأدوات لتحقيق أهدافها ومن ضمنها، سعر الصرف، الكتلة النقدية، معدل الخصم، وكل أداة من هذه الأدوات لها تأثير مباشر أو غير مباشر في التأثير على توازن رصيد ميزان المدفوعات.

كما تطرقنا كذلك للدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع الدراسة، بهدف تلخيصها وإعطاء إضافات جديدة تختلف عما توصل إليه سابقينا.

بالإضافة لهذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى تطور سعر الصرف، ومعدل الخصم، الكتلة النقدية، وأثارها على ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام نموذج الاتجاه الذاتي المتجه.



**الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية
والتطبيقية**

**المبحث الأول: الطريقة والأدوات
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة**

تمهيد:

سيتم التطرق في هذا الفصل، إلى مناقشة فعالية السياسة النقدية، ودورها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، انطلاقاً من متغيرات الدراسة المختارة المتمثلة في سعر الصرف، معدل الخصم، الكتلة النقدية، مع تحليل مختلف التطورات التي عرفتها وذلك خلال فترة الدراسة المحددة بالفترة من 1990 إلى غاية 2011، بالإضافة للتطرق إلى ما مدى تأثير السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك على ضوء النتائج المتحصل عليها بتقدير عام بالمتغيرات المذكورة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

في هذا المبحث، سنشير إلى تطور متغيرات الدراسة، بالإضافة لطرق الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل، مع الإشارة للنموذج المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة

ستتطرق في هذا المطلب إلى طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، بالإضافة إلى تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة بـ 1990-2011، مع الإشارة إلى مصادر البيانات.

الفرع الأول: اختيار العينة ومجتمع الدراسة.

انطلاقاً من هدف الدراسة المتمثل في تأثير السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، والرغبة في معرفة مدى فعالية الأدوات التي استخدمتها الدولة الجزائرية في علاج الإحتلالات التي عرفتها خلال فترة الدراسة، وخاصة بعد توقيعها لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

لقد تم الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة من مصادر رئيسية، المتمثلة في التقارير والنشرات الشهرية والسنوية، الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص، كالبنك المركزي الجزائري، والتقارير التي تصدر عن هذا الأخير.

كما يرجع اختيار الفترة الممتدة ما بين 1990-2011 إلى تطور الجهاز المصرفي والمالي والإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري، والتي عرفت تطوراً نوعياً في الفترة ذات الفترة، لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية، فيها بعض أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض الذي صدر 14 أبريل 1990، والذي أعاد الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية، وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواقع نقدية أساسية أخرى، إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لم يكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة، وضعف

الوساطة المالية من جهة أخرى، كما عرفت هذه الفترة كذلك عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة لصدور مجموعة من القوانين والأوامر.

الفرع الثاني: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2011.

أولا : تطور الكتلة النقدية.

تعرف الكتلة النقدية على أنها: هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يقصد بها (النقود المتداولة) هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.¹

وتشمل المجموعات النقدية على 2 :

الشكل رقم (01): مكونات المجموعات النقدية.

الأوراق النقدية ونقود التجزئة + الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات = M 1

+ حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الادخار = M 2

+ الحسابات لأجل والسندات الغير قابلة للتداول + شهادات الإبداع وما شابهها التي يصدرها الوسطاء الماليون والمتداولة في

السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف + محمل

التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية التي يملكها المقيمون = M 3

أما الكتلة النقدية في الجزائر فتتكون من المتاحات النقدية M1، التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، أما الكتلة النقدية M2، فهي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود³

M1: تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

M2: ويشمل M1 ، مضافا إليها شبه النقود التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 189..

² وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2008، ص41..

³ مراد عبد القادر - دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي - مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص38..

M3 = تتمثل في السيولة الإجمالية، الودائع لأجل، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية، والودائع لأجل لدى المؤسسات الغير مصرفية، إضافة إلى M2.

كما إن تطور النقود أو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 – 2011)، يمكن عرضه في

الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990 – 2011.

الوحدة: مليار دج

السنة	النقود M1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة M2	معدل النمو
1990	270.1	134.90	136.14	72.90	343.1	11.35
1991	325.9	157.20	168.73	90.30	416.2	20.60
1992	369.7	158.40	184.97	146.2	515.9	24.71
1993	448.58	212.00	236.58	180.52	627.42	21.53
1994	475.834	222.986	252.847	247.680	723.514	13.00
1995	519.107	249.767	269.339	280.455	799.562	9.19
1996	589.100	290.884	298.217	325.958	915.058	14.39
1997	671.570	337.621	333.710	409.948	1081.518	18.55
1998	826.372	390.420	435.952	766.090	1592.461	18.92
1999	905.183	439.995	465.187	884.167	1789.350	13.70
2000	1048.184	484.527	563.658	974.350	2022.534	13.18
2001	1238.510	577.150	661.360	1235.006	2473.516	24.77
2002	1416.341	664.688	751.653	1485.191	2901.532	36.82
2003	1630.380	781.339	849.040	1724.043	3354.422	15.97
2004	2165.7	874.3	1291.4	1478.7	3644.4	11.31
2005	2437.5	921.00	1516.5	1632.9	4070.7	10.82
2006	3177.8	1081.4	2096.4	1649.8	4827.6	12.70
2007	4233.6	1284.5	2949.1	1761.00	5994.6	21.50
2008	4964.9	1540.00	3424.9	1991.0	6955.9	16.00
2009	4944.2	1829.4	31148	2228.9	7173.10	03.10
2010	5756.4	2098.6	3657.8	2524.3	8280.70	15.40
2011	7141.7	2571.5	4570.2	2787.5	9929.2	19.90

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي، للسنوات 1990-2011، الجزائر.

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، ومع توقف الجهات المانحة للقرض عن منح قروض جديدة للجزائر، وإصرارها على التوصل إلى اتفاق مع الهيآت المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، وقامت في هذا الإطار بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، تمثلت في الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، ثم اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992، وأخيرا اتفاق التصحيح الهيكلي من 01 أفريل 1994 إلى غاية 01 أفريل 1998، والمهدف من هذه الاتفاقيات هو: الحصول على الموارد المالية الضرورية من صندوق النقد الدولي، وتعهد الحكومة الجزائرية آنذاك بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار المدعوم من قبل الصندوق، في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، لتدارك وضعيتها الاقتصادية المزرية على مستوى السوق الدولي.

أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990

تميزت هذه الفترة بصدور قانون النقد والقرض، فقد أعطى قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد، للبنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية، وفي استخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية²، إذ قبل هذا القانون المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى³.

تميزت الوضعية النقدية خلال هذه الفترة بزيادة الكتلة النقدية M2 بين سنة 1989 و 1990 بنسبة 11.32 في المائة، ونلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن الكتلة النقدية في سنة 1990 حوالي 343.1 مليار دينار جزائري، محققة بذلك معدل ب 11.35 في المائة، ثم ارتفعت الكتلة بنسبة كبيرة سنة 1991، لتبلغ بذلك ما قيمته 413.675 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 20.60 في المائة.

ب- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح، كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرجة مع صندوق

¹ بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 178..

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16..

³ عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص 277..

النقد الدولي، إذ تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي، محاولة منها لامتناع الغضب الاجتماعي، ويهدف هذا الاتفاق إلى 1:

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

أما فيما يخص الكتلة النقدية فكانت 413.6765 مليار دينار سنة 1991، أي بمعدل نمو قدره 20.60 في المائة، ثم استمرت في الارتفاع لتبلغ ما قيمته 515.902 مليار دينار سنة 1992، أي بمعدل نمو قدره 24.71 في المائة.

ج- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في الفترة 1993-1998

انطلاقاً من سنة 1993 عرفت الجزائر في هذه الفترة إصلاحات اقتصادية، تمثلت في برنامج التعديل والتثبيت الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسة صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين (1993-1998)، وكان الهدف من هذا البرنامج هو التحكم في الكتلة النقدية، وذلك بما يخدم الاقتصاد الجزائري ويساعد على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والحفاظ على توازنها، من خلال وضع أسعار الفائدة الاسمية بهدف تخفيض معدل النمو في حجم الكتلة النقدية خلال فترة البرنامج، ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك أن السلطات النقدية التزمت ببند هذا الاتفاق المبرم مع مؤسسة صندوق النقد الدولي لتحقيق الهدف، فمتوسط الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1998) كان 14.9 في المائة، لتتخفص سنة 2000 إلى 13.8 في المائة.

كما نلاحظ أيضاً أن معدل نمو الكتلة النقدية حقق انخفاضاً في السنة التي تليها، حيث بلغ ما قيمته 21.53 في المائة سنة 1993، ثم انخفض ليصل إلى 13 في المائة سنة 1994، ثم 9.19 في المائة سنة 1995، إلا أنها عاودت الارتفاع في الفترة (1996-1998) ب 14.39 في المائة و 18.55 في المائة و 18.92 في المائة على التوالي، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى عملية التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، والسبب هو عملية التطهير المالي والنقدي الذي قامت به السلطات، عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول².

كما نلاحظ انخفاض الكتلة النقدية بعد انتهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من 18.92 في المائة سنة 1998، إلى 13.70 في المائة سنة 1999، ثم إلى 13.18 في المائة سنة 2000، ويعود ذلك إلى تأثير السياسة النقدية الصارمة، التي

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 116..

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 251..

أدت إلى سحب الفائض في الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشفية صارمة سببها محاولة إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول لاقتصاد السوق بأقل التكاليف تمثلت في¹: تخفيض عجز الميزانية، تحميد أجور العمال، تخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام.

ثم عاودت الارتفاع إلى 24.77 في المائة سنة 2000، تم بلغت أقصاها 36.82 في المائة سنة 2001، وبالتالي ظهور فائض السيولة في السوق النقدية، حيث قامت السلطات بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، واضطر البنك الجزائر ابتداء من أبريل 2002 إلى استخدام أدوات جديدة لامتناس الفائض في السيولة الذي أصبح هيكليا.

وانعكست هذه الإصلاحات أو الإجراءات بصورة إيجابية، حيث انخفضت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى 15.97 في المائة سنة 2003، ثم إلى 11.31 في المائة سنة 2004، ثم استمرت في الانخفاض حيث بلغت 10.82 في المائة سنة 2005 كما نلاحظ من خلال الجدول، أن الكتلة النقدية حققت أكبر انخفاض لها سنة 2009 حيث بلغت 3.1 في المائة، بسبب إصدار مجلس النقد والقرض النظام رقم 09.02. المؤرخ في 26 ماي 2009، ووضع عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدي، وتمثل عمليات السوق في (عمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق العمليات الهيكلية).

أما بالنسبة لسنة 2010، فارتفعت الكتلة النقدية إلى 15.4 في المائة ثم 19.9 سنة في المائة 2011، بسبب الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010، والتي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.²

ثانيا : تطور سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف بأنه: عدد الوحدات من العملة الوطنية، التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.³ وسنقوم بعرض تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد الدولار الأمريكي، على ضوء الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: تطور الدينار مقابل الدولار في الفترة 1990-2011.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	12.20	17.76	21.83	24.10	42.90	52.20	56.20	57.70	58.80	66.60

¹ بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 1997، ص 195..

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص 182..

³ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف، وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص 96..

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
74.11	73.71	72.73	71.18	66.82	72.90	73.40	72.61	77.40	79.70	77.30	75.30

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي، للسنوات 1990-2011، الجزائر.

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه تدنئه قيمة العملة الوطنية، يهدف أساسا إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، و آثار التخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد¹.

لقد أبرمت الجزائر اتفاق الاستعداد الائتماني الأول، وقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا، وتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في سعر الصرف، و تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70 في المائة، خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دينار جزائري إلى 17.76 دينار جزائري.

كما شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 17.76 دينار جزائري لينخفض بعدها سنة 1992 إلى 21.8 دينار للدولار الواحد، ثم 24.12 دينار للدولار سنة 1993.

ومن خلال الجدول كذلك نلاحظ انخفاض مستمر لقيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي، ليلعب بذلك 24.1 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1993، لينخفض بعدها سنة 1994، إلى 42.9 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم إلى 52.2 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1995، والهدف من هذا التخفيض هو تشجيع الصادرات، ومن خلال اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994-مارس 1995) تم تخفيض سعر صرف الدينار من أفريل 1994 بنسبة 40.17 في المائة، في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

ثم استمر الانخفاض في سنة 1996، ليلعب بذلك 56.2 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1997، وفيه استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية وذلك في سبتمبر 1997، وأما بالنسبة لسنة 1998 فبلغ الانخفاض في قيمة العملة 58.8 دينار جزائري للدولار الواحد، وتزامنت مع نهاية برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي في 21 ماي 1998، وتم تحرير أسعار الصرف الأجل و العاجل لتحديد وفق قوى السوق (العرض و الطلب)، ومن النتائج التي تحسب لصالح برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، هو الانخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 36 دينار جزائري للدولار الواحد سنة

¹ - MILET Obravich, « Les effets de la dévaluation française de 1958 » les aides d'organisations, Paris, 1970, p 15. .

1994، بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58 دينار جزائري للدولار الواحد، أي انخفاض بنسبة 61 في المائة.

أما في سنة 1999 والتي تعرضت فيها الجزائر إلى أزمة خارجية، فبلغ 66.6 دينار جزائري للدولار، كما تراجع احتياطي الصرف 4.7 مليار دولار، وهي خسارة صافية بمقدار 2.3 مليار دولار عن سنة 1997، أين كان احتياطي الصرف يقدر بحوالي 7 مليار دولار.

وبعدها حقق استقرار نسبي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2006، وهو محصور بذلك من 72.9 إلى 79.7 حيث بلغ متوسط تغير الصرف حوالي 5 في المائة، والمهدف من خلال هذه السنوات هو الحد من الطلب على المواد المستوردة، ودفع المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه، وبالتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات.

كما نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لسنة 2007، أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ارتفع من 72.9 في المائة سنة 2006، إلى 66.82 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم إلى 71.18 دينار للدولار الواحد سنة 2008، ليحقق بعدها شبه استقرار للسنوات 2009 و2010 و2011، وذلك بقيمة 72.73 و73.71 و74.11 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد على التوالي ويعود ذلك لتبني السلطات نظام التعويم المرن.

ثالثا: تطور معدل إعادة الخصم.

يقصد بمعدل إعادة الخصم، سعر الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة، تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.¹

ولدينا الجدول التالي، الذي يظهر مختلف التطورات التي عرفها معدل إعادة الخصم في الجزائر وذلك خلال فترة

الدراسة:

الجدول رقم 3: معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5

¹ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المرق، الأردن، 1999، ص 397..

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
4	4	4	4	4	4	4	4	4.5	5.5	6	6.5

المصدر: التقرير الصادر عن البنك المركزي، للسنوات 1990-2011، الجزائر.

يعتبر معدل إعادة الخصم أداة في يد السلطات النقدية، تتحكم فيه من حيث الرفع والتخفيض حسب الوضع الاقتصادي السائد خلال تلك الفترة، كما شهد تغيرات كثيرة من 1990 إلى 2003، ثم يحقق استقرار منذ 2004 بمعدل 4 في المائة .

كما شهدت سنة 1990 تزايد معدل إعادة الخصم من 10.5 في المائة إلى 11.5 في المائة، الأمر الذي ترتب عنه ارتفاع سعر الفائدة من 8.88 في المائة إلى 17.5 في المائة في المتوسط، رغم النمو المعتدل للكتلة النقدية الذي مثل 25.11 في المائة، ومن 1991 إلى 1993، تميزت أسعار إعادة الخصم بالثبات عند مستوى 11.5 في المائة، كما ثبتت أسعار الفائدة عند مستوى 17,5 في المائة، وهي نسبة عالية لا تشجع على نمو الاستثمار¹.

ونلاحظ حسب الجدول أن معدل الخصم بلغ 11.5 في المائة بالنسبة لسنة 1993، ليحقق بذلك انخفاض مقارنة بسنة 1992، حيث كان يبلغ 12.5 في المائة، ويرجع للإصلاحات التي اتخذتها السلطات النقدية الجزائرية المتمثلة في سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، وذلك خلال الفترة (1993-1998)، إضافة إلى التراجع عن سياسة التشديد المالي، وساعد هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم، بتسديد الخزينة العمومية لديونها اتجاه البنوك.

ثم نلاحظ ارتفاع معدل الخصم سنة 1994 إلى 15 في المائة، وهي أعلى معدل طبقتته الجزائر منذ سنة 1972²، كما أن ارتفاع الحركة الائتمانية، الأمر الذي أدى بالبنك المركزي إلى رفع هذا المعدل إلى 15 في المائة، ابتداء من 10 افريل 1994 إلى غاية أوت 1995، لينخفض بدرجة واحدة ليبلغ 14 في المائة، ويستمر في الانخفاض انطلاقا من هذه السنة، وكذلك بالنسبة لسنة 1996 فقد حقق معدل إعادة الخصم انخفاضا ليبلغ 13 في المائة، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة السلطات النقدية في مواجهة التضخم بالاستناد على برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، واعتماد آليات السوق 1، واستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض بصورة مستمرة، وليبلغ بذلك 11 في المائة ثم 9.5 في المائة، وذلك لسنتي 1997

¹ علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 151..

² صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990 - 2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص 5..

و1998 على التوالي، ثم انخفض بعد ذلك ليبلغ 8.5 في المائة سنة 1999 وهي السنة التي تلت انتهاء فترة برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

أما بالنسبة لسنة 2000 فقد انخفض بدرجتين عما كان عليه في سنة 1999، ليبلغ 6.5 في المائة، استمر في الانخفاض ولو بنسبة طفيفة سنة 2001 ليبلغ 6 في المائة، مع الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوما ابتداء من سنة 2001، مع التزام الخزينة بتسديد ديونها التجارية و ذلك في سنة 2003، حيث بلغ معدل الخصم هذه السنة 4.5 في المائة، وبعد هذه السنة وانطلاقا من 2004 حقق معدل إعادة الخصم ثبات واستقرار إلى غاية 2011، وذلك بمعدل 4 في المائة وهو الأمر الذي تهدف من خلاله السلطات النقدية إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوات الركودية، بالإضافة إلى تحفيز البنوك على الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم، والذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، وكذلك فإن سعر إعادة الخصم كمعدل لتدخل بنك الجزائر، يعد سعرا توجيهيا، وبانخفاضه تهدف السلطة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة للانخفاض، وهي سياسة توسعية.

رابعاً: تطور ميزان المدفوعات.

لدينا الجدول التالي الذي يظهر تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، في الفترة الممتدة ما بين 1990-1998، وهي الفترة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي:

الجدول رقم 4: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: مليار

دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	4.18	4.67	3.21	2.42	-0.26	0.16	4.12	5.69	1.28
صادرات	12,96	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.21	13.82	10.15
محروقات	12.34	11.97	10.98	9.08	8.61	9.72	12.64	13.18	9.17
بضائع أخرى	0.61	0.47	0.53	1.33	0.28	0.54	0.57	0.64	0.38
واردات	8.77	7.77	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.87
تحويلات صافية	3.23	1.29	1.39	1.14	1.4	1.12	0.88	1.06	1.09
رصيد الحساب الجاري	1.42	2.40	1.30	0.08	-1.83	-2.24	1.25	3.46	-1.13

¹ نفس المرجع، ص 6..

-1.79	1.17	2.09	-6.33	-6.33	-0.03	0.23	0.5	0.84	رصيد ميزان المدفوعات
-------	------	------	-------	-------	-------	------	-----	------	----------------------

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول، أن الصادرات بلغت 12.96 مليار دولار سنة 1990، وحقق الميزان التجاري 4.18 مليار دولار، وهذا يرجع إلى عوائد المحروقات إذ بلغت 12.34 مليار دولار، وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من سنة 1990، ووصوله إلى المستوى القياسي خلال حرب الخليج سنة 1991، بذلت الجزائر جهودا كبيرة بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث أبرمت اتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و 1991، حيث صاحب هاتين الاتفاقيتين التمويليتين عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي، وهذا راجع لتقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب واتسم ميزان المدفوعات بعد سنة 1991، بخسائر في الاحتياطات وزيادة الاقتراض، وارتفاع المديونية الخارجية من 12.5 مليار دولار، ويمكن القول أن برنامج الاستعداد الائتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة بالرغم من تحقيق رصيد ميزان المدفوعات فائض يقدر 84 مليون دولار.

ونلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أعلاه، أن عوائد المحروقات بلغت ما قيمته 9.08 مليار دولار، كما بلغ حجم المديونية في نفس السنة 26.5 مليار دولار أي ما يعادل 63 في المائة من الناتج المحلي، كما ارتفعت الواردات من 7.99 مليار دولار 1993 إلى 9.15 مليار دولار سنة 1994.

كما أن رصيد ميزان المدفوعات ظل دوما في حالة عجز، وذلك راجع للعجز في ميزان الخدمات لأنه هناك علاقة كبيرة بين الحساب التجاري وحساب الخدمات، ذلك أن ارتفاع العجز وانخفاضه في حساب الخدمات سببه الانخفاض والارتفاع في الحساب التجاري، وقد حقق ميزان المدفوعات عجز في رصيده بلغ (0.03) مليار دولار، نتيجة لانخفاض عوائد المحروقات.

نظرا للإحتلالات التي عرفها ميزان المدفوعات أدى بالدولة الجزائرية بالاتفاق مع صندوق الدولي في 12 أبريل 1994، على برنامج الاستعداد الائتماني، وذلك ابتداء من 01 أبريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995، ويهدف إلى إعادة هيكلة المديونية الخارجية .

1 عمروش شريف، السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 178..

كما نلاحظ أن الميزان التجاري ظل موجبا باستثناء سنة 1994 نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات خلال هذه السنة، كما أن الواردات ارتفعت إلى 9.15 مليار دولار سنة 1994، و أخذت أكبر قيمة لها سنة 1995 حيث بلغت 10.50 مليار دولار، نظرا لارتفاع المواد المستوردة و انخفاض سعر صرف الدولار لبقية العملات .

كما حقق الميزان التجاري قفزة نوعية سنة 1996، بتحقيقه ما قيمته 4.12 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدره (2.09) مليار دولار، واستمر العجز إلى سنة 1997 التي تميزت بتحقيق فائض على عكس السنوات السابقة 1993-1996، وقدر هذا الفائض بـ 1.57 مليار دولار، إضافة إلى إعادة جدولة الديون والتمويلات المتعددة الأطراف، في هذه السنة وذلك لفك الخناق المالي الخارجي وتشكيل احتياطات صرف بلغت 8.04 مليار دولار سنة 1997، ولم يدم هذا الفائض طويلا حيث عاد ميزان المدفوعات للعجز مرة أخرى سنة 1998 حيث بلغ مقدار العجز (1.79) مليار دينار، وذلك للتراجع الكبير في عوائد المحروقات حيث بلغت 9.17 مليار دولار بعدما كانت تمثل 13.8 مليار دولار سنة 1997.

كما ارتفعت قيمة الواردات لتبلغ 8.87 مليار دولار، وانخفضت قيمة الواردات إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998، مقارنة بسنة 1997 والتي كانت تمثل 13.82 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك حقق ميزان الخدمات عجزا بمقدار (3.50) مليار دولار، كما هو عليه الحال في رصيد الميزان الجاري الذي حقق بدوره عجز قدره (1.13) مليار دولار.

لدينا الجدول التالي، الذي يبين تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999-2011 وهي الفترة التي تلت برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

الجدول رقم 5: تطور ميزان المدفوعات 1999-2011.

الوحدة: مليار

دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ميزان تجاري	2.36	12.3	9.61	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06	34.2	40.60	7.78	18.2	27.9
صادرات	12.3	21.6	19.09	18.7	24.4	32.2	46.38	54.74	60.5	78.50	45.19	57.1	72.8
محروقات	11.9	21.0	18.53	18.1	24.1	31.5	45.59	53.61	59.6	77.19	44.42	56.1	71.6
ب.أخرى	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.22

44-	38-	37.4-	37.9-	26.3-	20.6-	19.5-	17.9-	13.3-	12-	9.48-	9.35-	8.98-	واردات
2.59	2.65	2.63	2.78	2.22	1.61	1.5	1.3	1.75	1.07	0.67	0.8	0.79	تحويلات. صافية
30.8	24.04	13.87	45.92	35.4	33.47	13.00	11.1	8.84	4.37	7.06	8.94	4.13	رصيد حساب الجاري
20.0	15.33	3.86	36.99	29.5	17.73	16.94	9.25	7.47	3.65	6.19	7.58	-2.38	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، للسنوات 1990-2011، الجزائر.

ونلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا قدره 2.38 مليار دولار سنة 1999 وذلك رغم الارتفاع في أسعار المحروقات، وحقق ميزان المدفوعات فائض خلال سنة 2000 مقداره 7.58 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة ب 11.14 مليار دولار، وذلك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ قدر ب 28.7 بعد ما كان ب 18 دولار، وهو الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسين نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار¹، أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 4.6 مليار دولار، ثم أصبح يتزايد بصورة مستمرة بداية من سنة 2003 حيث بلغ ميزان رصيد المدفوعات 7.47 مليار دولار، و9.25 مليار دولار لسنة 2004، ثم 16.34 مليار دولار سنة 2005، ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 17.73 مليار دولار، وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة، كما ارتفعت عوائد المحروقات إلى 54.74 سنة 2006 وهو أكبر من الضعف.

واستمر في الارتفاع ليبلغ 29.55 مليار دولار، و36.99 مليار دولار في 2007 و2008 على التوالي، كما حقق الميزان التجاري استقرار سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، ليبلغ متوسط 34.15 مليار دولار، ثم ارتفع سنة 2008 ليبلغ 40.60 مليار دولار، ويعود الفضل في ذلك لعوائد المحروقات.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري وانخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار، بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب إلى الإنخفاض المفاجئ

¹ Banque d Algérie **media Bank** N°68 octobre / novembre 2003. page 39..

لأسعار البترول، وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجياً في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82,870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة.

ولقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر ب 112.943 دولار للبرميل، لارتفاع نسبة 40.91 في المائة، مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010، وتميز المستوى المعتبر لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011، المتضمن طابع الاستقرار الثلاثي أي 18.01 مليار دولار في الثلاثي الأول، و 18.03 مليار دولار في الثلاثي الثاني، و 17.79 مليار دولار في الثلاثي الثالث، و 17.83 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر ب 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2011.

المطلب الثاني: الأدوات

سيتم الإشارة في هذا المطلب، إلى أدوات الدراسة، المتمثلة في نموذج الدراسة، والممثل في نموذج الانحدار الذاتي المتجه، بالإضافة لمختلف الاختبارات التي تندرج تحت هذا النموذج.

الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة.

يعد نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي VAR من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وتعامل جميع المتغيرات في هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية، أي تحدد داخل النموذج وليس خارجه، وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط، ويعتبر نموذج VAR مقياساً موثقاً به لقياس درجة وسرعة الانعكاس، ذلك أنه يساعد على اقتفاء أثر الصدمة لمتغير داخلي على متغيرات أخرى داخل النموذج، وهذا يسمح بتقدير انعكاس الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة ومتغيرة وليس خلال فترة محددة.²

ويأخذ هذا النموذج الشكل العام التالي:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 67 ..

² الخالجي عبد القادر، أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني VAR خلال الفترة 1970-2000، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2003، ص 46 ..

$$Y_T = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + e_t$$

حيث أن:

A: مصفوفة ذات أبعاد $(k \times k)$ لكل $i=1,2,\dots, p$.

e_t: متجه أبعاده $(k \times 1)$ ، لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر.

t: الزمن.

ويمكن صياغة النموذج الخاص بالدراسة كما يلي:

$$Y_t = [B P_t \quad D R_t \quad E R_t \quad M_t]$$

حيث تمثل كل من هذه المتغيرات ما يلي:

BP: رصيد ميزان المدفوعات، **DR**: معدل الخصم، **ER**: سعر الصرف، **M**: الكتلة النقدية.

وتمثل كل من معدل إعادة الخصم، وسعر الصرف، والكتلة النقدية، كمتغيرات مستقلة للمتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: اختبارات النموذج.

يرتكز نموذج VAR على الاختبارات التشخيصية التالية¹:

1- اختبارات جذور الوحدة للاستقرار:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار البواقي e_t ، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع، حيث تستلزم إجراء الخدار ذاتي لكل سلسلة مع

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، مصر، 2005، ص ص 648-656..

الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة.

وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا كان للسلسلة الزمنية وسط حسابي ثابت، وتباين وتغاير مشترك ثابتان، أي أن:

$$\mu = E(X_t)$$

$$\sigma_X^2 = \text{Var}(X_t) = E(X_t - \mu)^2$$

$$\gamma_k = \text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = E(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu), \quad k = 0, 1, 2, \dots$$

فإذا كانت X_1, X_2, \dots, X_n هي قيم ملاحظة من السلسلة الزمنية $\{X_t\}$ وكانت $\bar{X}, \hat{\sigma}_X^2, C_k$ هي تقديرات لـ $\mu, \sigma_X^2, \gamma_k$ على التوالي فإن:

$$\bar{X} = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^N X_t \quad \dots\dots(1)$$

$$\hat{\sigma}_X^2 = \frac{1}{N-1} \sum_{t=1}^N (X_t - \bar{X})^2 \quad \dots\dots(2)$$

$$C_k = \frac{1}{N-1} \sum_{t=1}^N (X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu) \quad \dots\dots(3)$$

2- اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب اشتراك بين سلسلتين زمنيتين (Y.X) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

يتعلق بالعلاقة التوازنية بالأجل الطويل بين سلسلتين أو أكثر من السلاسل الزمنية، فإذا كان لسلسلتين أو أكثر تكاملاً مشتركاً، فستكون المتوافقة الخطية لهما ساكنة، ويستلزم هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة فعلي سبيل المثال، ينبغي أن تكون كل سلسلة من هذه السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$.

3- اختبار السببية لجرانجر:

يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة إن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيراً ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن .

كما أن استبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي أو السلسلي إن وجد يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إضافة إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضاً، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن².

4- تحليل مكونات التباين:

إن تحليل مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة، وبعبارة أخرى، فهي تعكس المساهمة النسبية للمتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدة.³

5- دالة الاستجابة لردة الفعل:

أن دوال استجابة لردة الفعل تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج VAR على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج، وهناك طريقتين لقياس أثر الصدمة أولهما قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة.⁴

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

في هذا المبحث سنعرض مختلف النتائج المتحصل عليها، ومناقشتها للخروج بنتائج وتوصيات.

¹ عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 681..

² عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 886..

³ نفس المرجع، ص 11..

⁴ مجدي الشوربجي، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للتكنولوجيا، ص 10..

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

في هذا المطلب سنعرض النتائج المتحصل عليها، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه، باستخدام برنامج

E_VIEWS وذلك من خلال الاختبارات التالية:

الفرع الأول: اختبارات تشخيصية.

تتكون هذه الاختبارات من:

1- اختبار الإستقرارية: لدينا الجدول التالي

الجدول رقم 6: نتائج اختبار الاستقرارية.

بعد أخذ الفرق الأول			المستوى الأول				
القرار	قيمة (dw)	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	المتغير
مستقرة	2.19	-3.02	-5.66	غير مستقرة	-3.01	-1.84	BP
مستقرة	2.07	-3.02	-3.50	غير مستقرة	-3.01	-0.47	Dr
مستقرة	2.10	-1.95	-2.55	غير مستقرة	-3.01	-2.98	Er
	1.83			مستقرة	-3.01	6.13	M

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج E_VIEWS.

ويتم من خلال هذا الاختبار المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية، حيث حسب هذا الاختبار إذا كانت

القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تكون السلسلة مستقرة، والعكس في حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة

الجدولية تكون السلسلة غير مستقرة، وهنا يجب إدخال الفرق الأول.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المتغيرات BP، DR، Er، غير مستقر واستقرت بعد أخذ الفرق الأول،

وهذا يعني أن هذه المتغيرات من الرتبة (1)I، وهذا يتناسب مع أغلب المتغيرات الاقتصادية التي لا تستقر عادة في المستوى

الأول، ويعني أن لها علاقة مع الزمن وهو ما تؤكدته القيمة المتزايدة للمتغيرات محل الدراسة، أما قيم dw فكانت مقبولة جميعا

بعد الفرق الأول، في حين الكتلة النقدية M مستقرة دون الفرق الأول وهذا يرجع للزيادة المستقرة في حجم الكتلة النقدية

أي تتزايد بنفس الوتيرة تقريبا وهو ما يوضحه الجدول رقم (1)، والسبب في ذلك القيود المفروضة من قبل صندوق النقد

الدولي للتحكم في الكتلة النقدية، أدت بالسلطات النقدية إلى استخدام سياسة تقشفية صارمة لسحب الفائض النقدي المتداول

خارج الجهاز المصرفي، وتعزيز الوسائل الغير مباشرة للسياسة النقدية، ووضع أحكام تشريعية تعطي إرساء قانونيا لاستقرار

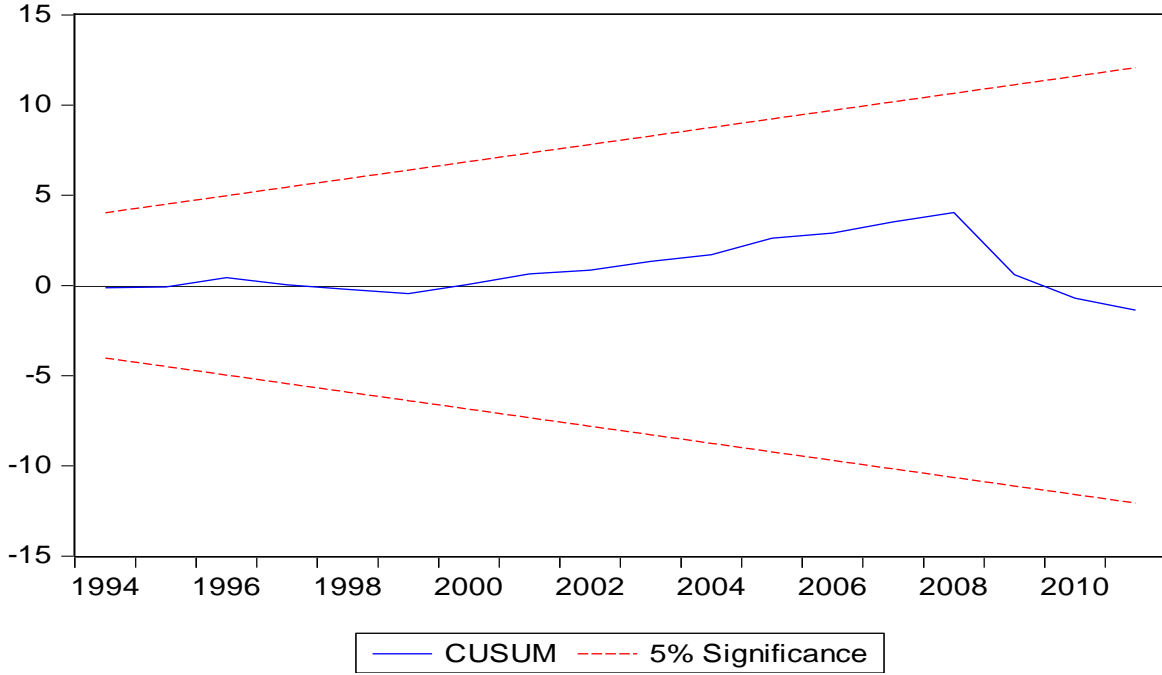
الأسعار كهدف صريح.

2- اختبار السكون:

بما أن المنحنى ضمن مستوى المعنوية ± 2.5 في المائة, فإنه لا يوجد صدمة مفاجئة في بيانات المتغيرات والشكل

التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2): أثر الصدمات على متغيرات الدراسة.



المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج VIEWS_E

3- اختبار التكامل المشترك:

إن غياب درجة الاستقرارية في السلسلة الزمنية المستخدمة في النموذج، تؤكد غياب العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، وحسب هذا الاختبار يجب أن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، ولتحقيق ذلك لا بد من تحقيق شرطين:

الشرط الأول: كل المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.

الشرط الثاني: هذا المستوى يكون أكبر من $I(0)$.

وحسب النتائج المتحصل عليها من اختبار الاستقرارية والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: اختبار التكامل المشترك.

M	Er	Dr	BP	المتغير
I (0)	I(1)	I(1)	I (1)	المستوى

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج E_VIEWS.

لا يمكن اختبار التكامل المشترك، نظرا لعدم توفر الشرط الضروري لتقدير هذا النموذج، وهو أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وغياب العلاقة في الأجل الطويل من خلال متغيرات هذا النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات النتائج:

1- اختبار جرانجر للعلاقة السببية: اختبار جرانجر يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات، ولدينا الجدول التالي الذي يوضح نتائج الاختبارات المتحصل عليها من اختبار السببية:

الجدول رقم 8: اختبار جرانجر للسببية.

القرار	الاحتمالية (%)	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
عدم وجود سببية	0.14	2.24	M لا تسبب في BP
عدم وجود سببية	0.13	2.33	BP لا تسبب في M
وجود سببية	0.08	2.93	Er لا تسبب في BP
عدم وجود سببية	0.96	0.03	BP لا تسبب في Er
وجود سببية	0.07	3.16	DR لا تسبب في BP
عدم وجود سببية	0.91	0.08	BP لا تسبب في DR
عدم وجود سببية	0.82	0.19	ER لا تسبب في M
عدم وجود سببية	0.89	0.11	M لا تسبب في ER
عدم وجود سببية	0.92	0.08	DR لا تسبب في M
عدم وجود سببية	0.94	0.05	M لا تسبب في DR
عدم وجود سببية	0.94	0.05	DR لا تسبب في ER
وجود سببية	0.01	6.34	ER لا تسبب في DR

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج E_VIEWS.

يستخدم نموذج جرانجر لوجود العلاقة بين متغيرين كل على حده، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء معنوية النموذج (الاحتمالية)، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 10 في المائة، هنا نرفض الفرضية وذلك يعني وجود سببية حسب جرانجر، ونلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، أي سعر الصرف يتسبب في ميزان المدفوعات، عن طريق تعديل الأسعار المحلية. بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات ونلاحظ كذلك وجود

علاقة غير سببية بين هذين المتغيرين، ونفس الشيء ينطبق بين معدل الخصم وميزان المدفوعات، في حين تنعدم فرضية وجود السببية بين سعر الصرف والكتلة النقدية، وبين معدل الخصم والكتلة النقدية، لغياب العلاقة المباشرة بين المتغيرين وهو ما يوضحه الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول غياب السببية بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات، لان هذا الاختبار يأخذ العلاقة المباشرة فقط بين المتغيرات، وهناك علاقة سببية غير مباشرة بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات.

في حين نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الخصم له علاقة سببية برصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدخل السلطات النقدية بطريقة مباشرة في معالجة الاختلال، وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد أي فترة الركود والانتعاش الاقتصادي، بهدف إعادة التوازن، وقيام السلطات الجزائرية بسياسة توسعية، وتخفيف البنوك على الاقتراض من البنك المركزي، من خلال تخفيض معدل الخصم، والذي يتقاضاه من قروضه للجهاز المصرفي، وهو ما يوضح نوايا السلطات النقدية في تخفيض معدل الخصم، لتشجيع الإنتاج والاستثمار، وبالتالي الحد من الواردات وزيادة الصادرات، وكنتيجة لذلك تحسين ميزان المدفوعات، ونلاحظ كذلك عدم وجود علاقة سببية بين معدل الخصم وميزان المدفوعات.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، ويكون السبب في ذلك هو سياسة تخفيض العملة الوطنية بدلالة الدولار الأمريكي، التي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية، وإصدار مجموعة من اللوائح والتنظيمات التي تنظم سعر الصرف وخاصة عند اعتماد آليات السوق (العرض والطلب)، ويعود الغرض من التخفيض هو انخفاض أسعار السلع المحلية بدلالة العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، مما ينجر عنه ارتفاع في حجم الصادرات وانخفاض في حجم الواردات، وكنتيجة تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، كما نجد كذلك وجود علاقة سببية مباشرة بينهما.

2- تحليل مكونات التباين:

يستخدم هذا الاختبار من اجل معرفة مقدار التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، وعند استخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 9: جدول تحليل مكونات التباين.

الفترة	BP	M	DR	ER
1	100	0.00	0.00	0.00
5	79.85	3.73	1.08	15.32
10	70.24	10.55	1.23	17.97

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج E_VIEWS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف يفسر من خطأ تنبؤ رصيد ميزان المدفوعات أكثر مما يفسره معدل الخصم، والكتلة النقدية، وبالتالي يكون لسعر الصرف قوة تنبؤية أعلى من الكتلة النقدية ومعدل الخصم على التوالي، في تفسير خطأ التنبؤ في ميزان المدفوعات سواء في السنتين الخامسة والعاشر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن التغير في مستوى رصيد ميزان المدفوعات للفترة الأولى يعزى نفسه 100 في المائة، لكنها تبدأ في التناقص تدريجياً، لتصل قدرة التفسير في السنة الخامسة 79.85 في المائة، و70.24 في المائة بالنسبة للسنة العاشرة.

أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى رصيد ميزان المدفوعات بالتغير في معدل الخصم، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة بالنسبة للسنة الخامسة، إذ حققت بذلك 3.73 في المائة في السنة الخامسة، وبعدها ارتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى حوالي 10.55 في المائة في الفترة العاشرة، وتفسر محدودية قدرة معدل الخصم في التأثير على ميزان المدفوعات.

كما نلاحظ بالنسبة لتأثير التباين في مستوى ميزان المدفوعات بالتغير في سعر الصرف، نلاحظ أن نسبة التأثير قوية وهذا ما يؤكد قدرة المتغير الآخر من تفسير التباين والتي تصل 17.51 في المائة بالنسبة للسنة الخامسة، وبعدها ينخفض أهميته نسبياً إلى أن تصل قدرتها التفسيرية حوالي 16.74 في المائة بالنسبة للسنة العاشرة، وهو ما يفسر قدرة سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات.

كذلك بالنسبة لتأثير التباين في مستوى ميزان المدفوعات بالتغير في الكتلة النقدية، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة بالنسبة للسنة الخامسة، إذ حققت بذلك 1.63 في المائة في السنة الخامسة، وبعدها ارتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى حوالي 10.93 في المائة في الفترة العاشرة، وتفسر محدودية قدرة الكتلة النقدية في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات.

ويمكن القول من خلال ما سبق أن سعر الصرف ذو أهمية نسبية كبيرة في تفسير التغيرات والتطورات التي تحدث في رصيد ميزان المدفوعات، وذلك لتأثيره القوي في إعادة التوازن في هذا الأخير، يليه في ذلك كل من الكتلة النقدية، ومعدل الخصم.

للتأكد من مصداقية النتائج السابقة ودعمها، تم إتباع أسلوب إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR وهي الطريقة التي أعتد عليها توزيع تشولاسكي بشكل كبير، يكون هذا التوزيع حساسا لتغيير ترتيب متغيرات النموذج، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند الحاجة إلى التأكد من أنه بعد إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR فان النتائج لا تتغير كثيرا، وتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه وفقا للترتيب التالي: M ER DR BP .

الجدول رقم 10: تغيير ترتيب مكونات التباين.

الفترة	BP	DR	ER	M
1	100	0.00	0.00	0.00
5	79.85	1.26	17.51	1.63
10	70.24	2.07	16.74	10.93

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج E_VIEWS.

تتميز هذه النتائج بقوة في مصدقيتها وعدم تحيزها، لأنها جاءت متقاربة مع النتائج بعد تغيير ترتيب المتغيرات، حيث جاءت النتائج شبه متطابقة وهو ما يوضحه الجدول أعلاه، سواء في السنة الخامسة أو العاشرة، حيث نشاهد التغير معدل الخصم في السنة الخامسة (1.08، 1.26)، وبالنسبة لسعر الصرف نلاحظ التغير في السنة الخامسة (15.32، 17.51)، وهي نتائج متقاربة، وهو نفس الشيء بالنسبة للكتلة النقدية في حين ميزان المدفوعات، وجاءت النتائج متطابقة، وبالتالي يمكن القول أن النتائج ذات مصداقية وغير متحيزة.

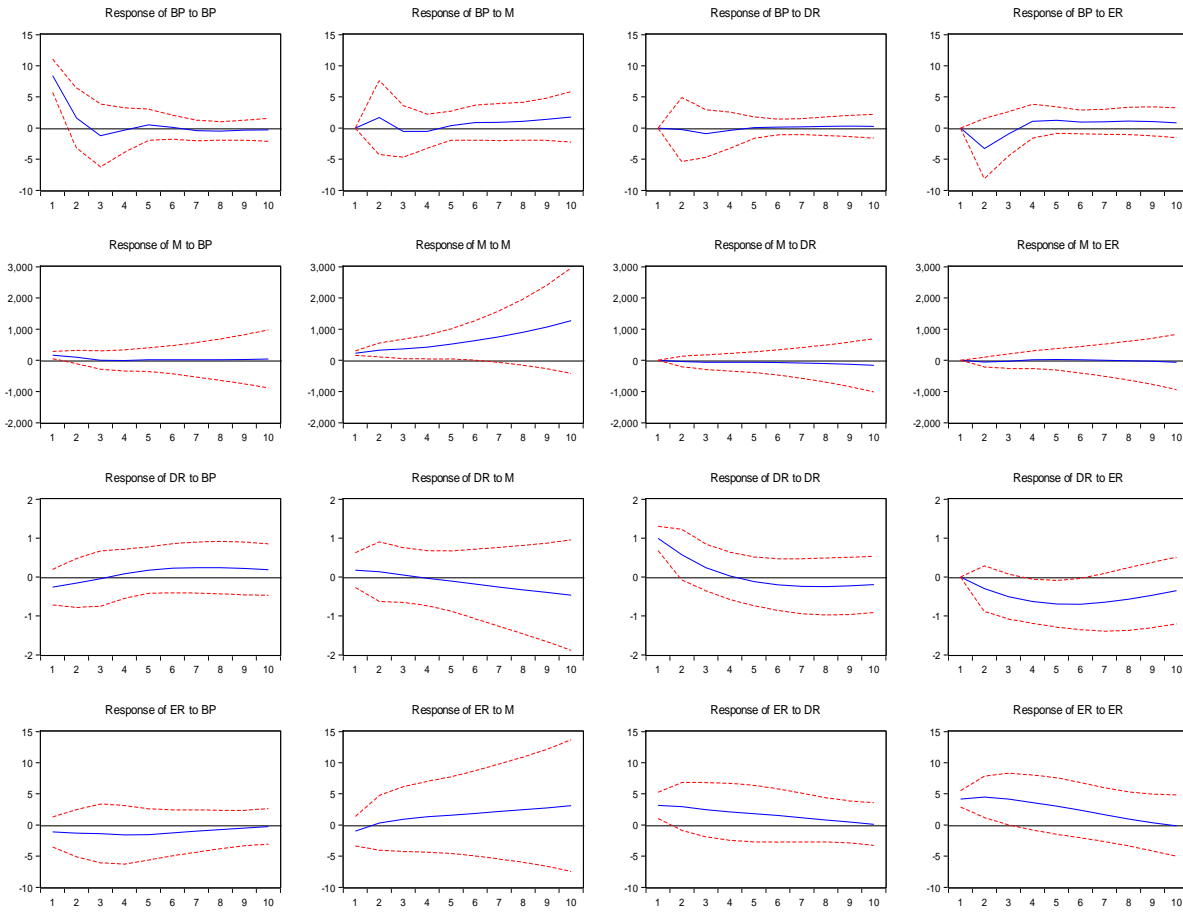
3- دالة الاستجابة لردة الفعل:

يعني هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة، التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج.

وسيتم التركيز في هذا النموذج على استجابة رصيد ميزان المدفوعات، لأي صدمة في سعر الصرف (ER)، الكتلة النقدية (M)، معدل الخصم (DR)، توضح دالة الاستجابة لردة الفعل بفترة ثقة مقدارها انحرافين معيارين.

الشكل رقم (2): دوال استجابة ردة الفعل.

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج E_VIEWS.

1- استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف:

سيتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى رصيد ميزان المدفوعات للتغير سعر الصرف، من خلال الشكل الموضح أعلاه، ونلاحظ أن استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي تغير في سعر الصرف كانت سلبية ومعدلات متناقصة خلال السنة الأولى، لتعرف معدلات متزايدة بعدها وقبل أن يفقد التأثير معنويته بداية من السنة الثالثة.

2- إستجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير معدل الخصم:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتغيرات التي تطرأ على معدل الخصم، كانت سلبية ومتضائلة خلال فترة التقدير، حيث عرف التأثير مستوى مقارب للصفر، وهذا ما يعكس ضآلة استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمات مفاجئة في معدل الخصم.

3- إستجابة رصيد المدفوعات لتغير الكتلة النقدية:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ كذلك إن استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتغير في الكتلة النقدية، كانت ذات معنوية خلال الفترة الأولى وكان إيجابيا، قبل أن يفقد هذا التأثير معنوية، وتنعكس النتائج أيضا ضآلة تأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة التقدير.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

في هذا المطلب سيتم استعراض أهم النتائج المتوصل إليها، من خلال دراستنا من خلال الأتي:

تشير نتائج الاختبار إلى عدم وجود جذر الوحدة لجميع المتغيرات، إلا بعد اخذ الفرق الأول، باستثناء الكتلة النقدية التي استقرت دون حساب الفرق الأول، وهو ما يوضحه الجدول رقم (6)، مما يعينان طريقة المربعات الصغرى العادية ملائمة لتقدير معاملات النموذج المقترح، وان نتائج هذه الطريقة حقيقية وليست وهمية، وغني عن القول أن عدم وجود جذر الوحدة يشير إلى استقرار المتغيرات.

نلاحظ حسب اختبار التكامل المشترك يشير إلى غياب درجة الاستقرار في السلسلة الزمنية المستخدمة في النموذج، تؤكد غياب العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، يعني انه ليست هناك علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وإنما هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات، وذلك يعود إلى عدم توافق نتائج عند نفس المستوى، حيث كانت جميع المتغيرات عند نفس المستوى باستثناء الكتلة النقدية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (7)، الأمر الذي يؤكد غياب تكامل في السياسة النقدية الجزائرية، وعليه وجب التدارك لإعطاء فعالية وقوة أكثر للسياسة النقدية في معالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد.

فيما يتعلق بالسببية فهناك وجود علاقة سببية جرانجر بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وبين معدل الخصم وميزان المدفوعات، لوجود علاقة مباشرة بين هذه المتغيرات، وهي علاقة أحادية الاتجاه، وكلاهما يتجهان (سعر الصرف، معدل إعادة الخصم) نحو ميزان المدفوعات، وهو ما يعني معالجة سعر الصرف ومعدل الخصم للاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات في الجزائر، حسب ما أثبتته اختبار جرانجر في الجدول (8)، في حين غياب علاقة سببية في الاتجاهين بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات، وذلك من لوجود علاقة غير مباشرة بينهما، مما يعني عدم تأثير كل منهما على الآخر.

وحسب اختبار مكونات التباين نلاحظ أن التغييرات في سعر الصرف تفسر نسبة مقبولة نسبيا من تذبذب الخطأ في رصيد ميزان المدفوعات، وهي أكثر تأثيرا على رصيد ميزان المدفوعات، مما هي عليه في الكتلة النقدية، ومعدل الخصم، وهو ما يوضحه جدول مكونات التباين، الجدول رقم (8). غير أن هذا التأثير يبقى ضعيفا حيث لا يتجاوز 30 في المائة من قيمة التباين.

وحسب اختبار الاستجابة لردة الفعل فإن أي تغيير مفاجئ في سعر الصرف، يؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات، وهو ما ينطبق على معدل الخصم حيث كانت استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتغير في معدل الخصم سلبية هي الأخرى وهو ما يعكس ضعف استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة مفاجئة في معدل الخصم، أما الكتلة النقدية فكانت ذات تأثير إيجابي في البداية قبل أن يفقد هذا التأثير معنويته قبل ذلك وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

خلاصة:

اشرنا في هذا الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي، حيث تطرقنا للتطورات التي عرفتتها المتغيرات الدراسية، والمتمثلة في سعر الصرف، الكتلة النقدية، ومعدل الخصم، والنموذج المستخدم في الدراسة، مع الإشارة لمختلف الاختبارات التي يقوم عليها، ومعرفة ما مدى قدرة هذه المتغيرات في معالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك على ضوء نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، وكانت النتائج المتحصل عليها مقبولة نوعا ما وهو ما أكدته نتائج بعض اختبارات هذا النموذج.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

استهدف بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والكشف عن دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وقد قمنا بتقسيمه إلى فصلين، قدمنا في الفصل الأول مدخلا للإطار النظري للدراسة، فكان لا بد أن ندرس السياسة النقدية وماهيتها وأدواتها، بالإضافة لكل ما يتعلق بميزان المدفوعات، والإشارة للعلاقة الموجودة بين هذا الأخير والسياسة النقدية، لإعطاء نظرة حول موضوع الدراسة، كما اشرنا للدراسات التي تطرق إليها سابقينا ومقارنتها بالدراسة التي توصلنا إليها في بحثنا ويمكن توضيح نتائج الفصل فيما يلي:

يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الداخلية (المحلية)، إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية.

الكتلة النقدية (المدرسة النقدية): ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر أساسا ظاهرة نقدية، و يركزون في التحليل على آثار التغير في الطلب على النقود و عرض النقود على التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة، و ذلك باعتبار أن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات ككل.

يمكن أن يساهم سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

أما في الفصل الثاني فاشرنا فيه لمتغيرات الدراسة وتطوها خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2011، والنموذج المستخدم في الدراسة، وتحليل النتائج المتحصل عليها، ومن النتائج المتوصل إليها:

تميزت فترة الدراسة، بظهور الإصلاحات المصرفية المتعاقبة وخاصة 1990 وهي السنة التي عرفت صدور قانون النقد والقرض، وهو قانون حدد صلاحيات كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية وعلاقة الخزينة العمومية، بالإضافة إلى إدارة السياسة النقدية.

إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فان محتوى اتفاقيات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ أزمة البترول 1986، إلى برنامج التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998)، مروراً ببرنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989) والثاني (1991)، إنما كانت كلها تهدف بالدرجة الأولى إلى تسريع الإصلاحات التي انطلقت فيها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق.

الخاتمة العامة

ولتحقيق أهدافها (السياسة النقدية) في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، تستخدم مجموعة من الأدوات من بينها سعر الصرف، ومعدل الخصم، الكتلة النقدية، ويمكن أن تحقق أهدافها وقد لا يمكن تحقيقها من خلال استخدام هذه الأدوات، وذلك لضعف تأثير أدوات وتأثير أدوات أخرى، وهو ما أظهرته النتائج الدراسية، وما يمكن تأكيده أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر في العموم، تأثير نسبي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وذلك لان الاقتصاد الجزائري يعتمد على أسعار النفط بدرجة كبيرة، وأي زيادة في أسعار النفط يمكن أن تعالج اختلال ميزان المدفوعات، والعكس يؤدي لحدوث اختلالات في ميزان المدفوعات.

اختبار نتائج الفرضيات:

أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية لها علاقة مع السياسة الاقتصادية الكلية، ومعالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، كما كانت السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي، والتحول من التسيير الإداري المركزي إلى اقتصاد السوق، وصدور قانون النقد والقرض، استطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في تصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية، رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر.

بالنسبة للفرضية الأولى لا يعتبر سعر الصرف أداة فعالة وذات علاقة مباشرة و مؤثرة بميزان المدفوعات، فقد أثبت اختبار جرانجر للسببية عدم صحة هذه الفرضية، وكذلك جدول تحليل التباين، فقد بينت النتائج أن سعر الصرف ذو أهمية نسبية كبيرة في تفسير التغيرات والتطورات التي تحدث في رصيد ميزان المدفوعات، وذلك لتأثيره القوي في إعادة التوازن في هذا الأخير، يليه في ذلك كل من الكتلة النقدية، ومعدل الخصم، ويعود الفضل لسياسة التخفيض في العملة التي انتهجتها الجزائر، كما يمكن أن يساهم تغير سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بالتوازن بين الصادرات والواردات، ولتحقيق ذلك لا بد ان يتمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة، فالمفروض أن التخفيض يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات طالما أن مرونة الطلب الخارجي عليها ليست مساوية للصفر، إلا أن ذلك ليس بالضرورة زيادة قيمتها بالعملة الأجنبية، وتنخفض بانخفاض العملة الوطنية.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تفترض أن معدل الخصم لا يؤثر على ميزان المدفوعات، فقد أثبتت اختبارات النتائج كذلك عدم صحة هذه الفرضيات، في حين اختبار تحليل مكونات التباين كانت ذات تأثير ضعيف على رصيد ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك هو قيام السلطات النقدية محاولة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان، والطلب المحلي على السلع والخدمات الداخلية (المحلية)، إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية.

الخاتمة العامة

فيما يخص الفرضية الثالثة التي تفترض أن الكتلة النقدية لا تؤثر على ميزان المدفوعات، فكانت نتائج الاختبارات مؤكدة لذلك، وهو ما وضحته النتائج جدول السببية جرانجر، وتحليل مكونات التباين، كما ان درجة الاستجابة ميزان المدفوعات لأي صدمة في رصيد ميزان المدفوعات كانت بطيئة، والسبب في ذلك أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي، ويعيق عمل السياسة النقدية وأخر تقلدها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

- 1- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتناسب ظروف الدولة واقتصادها، وتقليل من تكاليف الإصلاح الغير مدروسة، وتحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- 2- تسهيل الإجراءات خاصة الإدارية منها في جلب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، من اجل الاستفادة من خبرة الآخرين سواء في المجال المصرفي أو غيره، وكذا زرع روح المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية؛
- 3- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة، واتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي؛
- 4- التنوع في الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في التصدير، الأمر الذي يساعد السياسة النقدية في الوصول لأهدافها، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، وهو عكس ما يكون عليه في حالة الاعتماد على مصدر وحيد؛
- 5- العمل على إنشاء سوق مالية حقيقية، وتطوير الجهاز المصرفي، ومنح السياسة النقدية استقلالية اكبر تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه للتأثير على الاتجاهات الاقتصادية؛
- 6- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المخططة؛



قائمة
المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب بالعربية:

- 1- أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل إلى الاقتصاديات النقود و المصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 2007.
- 2- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 3- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 5- حسن خلف فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.
- 6- عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
- 7- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، مصر، 2005.
- 8- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
- 9- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 10- عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 12- صادق مدحت، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
- 13- هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

الرسائل والاطروحات:

- 1- دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997.
- 2- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
- 3- عبد المجيد قدي ، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995.
- 4- محمد علة ، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
- 5- شريف عمروش ، السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ، الجزائر، 2005.
- 6- مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 7- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في إنتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

المقالات:


- 1- صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990 - 2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
- 2- صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد14، 2008.
- 3- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثاني، دمشق، 1999.

التقارير:

- 1- تقرير CNES، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عائق أمام التنمية الأورو-متوسطية، ماي 2000
- 2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
- 3- Banquet d Algeria media Bank N°68 October / novembre 2003.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Dominique Plihon, « Les taux de change » édition, la découverte, Paris 1991
- 2- MILET Obravich, « Les effets de la devaluation française de 1958» les aides' d'organisations, Paris, 1970



قائمة
الملاحق

E_VIEWS نتائج الاختبارات المتحصل عليها باستخدام برنامج

1- اختبار الاستقرارية رصيد ميزان المدفوعات:

Null Hypothesis: BP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag =0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.841329	0.3516
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP)
 Method: Least Squares
 Date: 06/01/13 Time: 11:50
 Sample (adjusted): 1991 2011
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.326011	0.177052	-1.841329	0.0812
C	3.127608	2.265689	1.380422	0.1835
R-squared	0.151426	Mean dependent var		0.915238
Adjusted R-squared	0.106764	S.D. dependent var		9.313728
S.E. of regression	8.802514	Akaike info criterion		7.278345
Sum squared resid	1472.201	Schwarz criterion		7.377823
Log likelihood	-74.42262	Hannan-Quinn criter.		7.299934
F-statistic	3.390493	Durbin-Watson stat		2.159784
Prob(F-statistic)	0.081242			

إختبار الاستقرارية رصيد ميزان المدفوعات بعد الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.662735	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/01/13 Time: 11:53
 Sample (adjusted): 1992 2011
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.284907	0.226906	-5.662735	0.0000
C	1.184415	2.110424	0.561221	0.5816

R-squared	0.640479	Mean dependent var	0.253500
Adjusted R-squared	0.620505	S.D. dependent var	15.27426
S.E. of regression	9.409424	Akaike info criterion	7.415940
Sum squared resid	1593.671	Schwarz criterion	7.515513
Log likelihood	-72.15940	Hannan-Quinn criter.	7.435378
F-statistic	32.06657	Durbin-Watson stat	2.197376
Prob(F-statistic)	0.000023		

2- اختبار استقرارية معدل الخصم:

Null Hypothesis: DR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.479230	0.8770
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DR)
 Method: Least Squares
 Date: 06/01/13 Time: 11:55
 Sample (adjusted): 1991 2011
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR(-1)	-0.032258	0.067312	-0.479230	0.6372
C	-0.053763	0.591438	-0.090903	0.9285

R-squared	0.011943	Mean dependent var	-0.309524
Adjusted R-squared	-0.040060	S.D. dependent var	1.145384
S.E. of regression	1.168101	Akaike info criterion	3.239028
Sum squared resid	25.92473	Schwarz criterion	3.338507
Log likelihood	-32.00980	Hannan-Quinn criter.	3.260618
F-statistic	0.229662	Durbin-Watson stat	1.455717
Prob(F-statistic)	0.637244		

اختبار استقرارية معدل الخصم بعد الفرق الأول :

Null Hypothesis: D(DR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.505961	0.0189
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/01/13 Time: 11:56
 Sample (adjusted): 1992 2011
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DR(-1))	-0.777618	0.221799	-3.505961	0.0025
C	-0.302726	0.263605	-1.148407	0.2658
R-squared	0.405779	Mean dependent var		-0.050000
Adjusted R-squared	0.372767	S.D. dependent var		1.431782
S.E. of regression	1.133944	Akaike info criterion		3.183920
Sum squared resid	23.14491	Schwarz criterion		3.283493
Log likelihood	-29.83920	Hannan-Quinn criter.		3.203357
F-statistic	12.29176	Durbin-Watson stat		2.071057
Prob(F-statistic)	0.002523			

3- اختبار إستقرارية سعر الصرف:

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.981688	0.0531
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ER)

Method: Least Squares

Date: 06/01/13 Time: 11:56

Sample (adjusted): 1991 2011

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.137852	0.046233	-2.981688	0.0077
C	11.00884	2.865840	3.841399	0.0011

R-squared	0.318764	Mean dependent var	2.978095
Adjusted R-squared	0.282909	S.D. dependent var	5.299142
S.E. of regression	4.487378	Akaike info criterion	5.930807
Sum squared resid	382.5947	Schwarz criterion	6.030285
Log likelihood	-60.27347	Hannan-Quinn criter.	5.952396
F-statistic	8.890463	Durbin-Watson stat	1.611677
Prob(F-statistic)	0.007666		

إختبار إستقرارية سعر الصرف بعد الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.894761	0.0637
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ER,2)

Method: Least Squares

Date: 06/01/13 Time: 12:01

Sample (adjusted): 1992 2011

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.632597	0.218532	-2.894761	0.0097
C	1.719051	1.335375	1.287316	0.2143

R-squared	0.317656	Mean dependent var	-0.226500
Adjusted R-squared	0.279748	S.D. dependent var	6.080595
S.E. of regression	5.160460	Akaike info criterion	6.214568
Sum squared resid	479.3463	Schwarz criterion	6.314141
Log likelihood	-60.14568	Hannan-Quinn criter.	6.234006
F-statistic	8.379642	Durbin-Watson stat	1.989773
Prob(F-statistic)	0.009654		

4- إختبار إستقرارية الكتلة النقدية:

Null Hypothesis: M has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	6.130114	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M)

Method: Least Squares

Date: 06/01/13 Time: 12:03

Sample (adjusted): 1991 2011

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	0.142724	0.023282	6.130114	0.0000
C	45.27878	87.59353	0.516919	0.6112

R-squared	0.664182	Mean dependent var	456.4810
Adjusted R-squared	0.646508	S.D. dependent var	434.1669
S.E. of regression	258.1349	Akaike info criterion	14.03523
Sum squared resid	1266039.	Schwarz criterion	14.13471
Log likelihood	-145.3700	Hannan-Quinn criter.	14.05682
F-statistic	37.57830	Durbin-Watson stat	1.836641
Prob(F-statistic)	0.000007		

5- إختبار السببية لجرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/01/13 Time: 12:46

Sample: 1990 2011

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M does not Granger Cause BP	20	2.24263	0.1406
BP does not Granger Cause M		2.33782	0.1307
ER does not Granger Cause BP	20	2.93965	0.0837
BP does not Granger Cause E		0.03403	0.9666
DR does not Granger Cause BP	20	3.16849	0.0712
BP does not Granger Cause DR		0.08666	0.9174
ER does not Granger Cause M	20	0.19183	0.8274
M does not Granger Cause ER		0.11239	0.8944
DR does not Granger Cause M	20	0.08362	0.9202
M does not Granger Cause DR		0.05158	0.9499
DR does not Granger Cause ER	20	0.05369	0.9479
ER does not Granger Cause DR		6.34787	0.0101

6- إختبار تحليل مكونات التباين الترتيب الأول:

Period	S.E.	BP	M	DR	ER
1	8.423277	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.342237	84.27679	3.203197	0.074780	12.44524
3	9.527104	82.69323	3.417930	0.979201	12.90964
4	9.615734	81.30483	3.652858	1.105923	13.93639
5	9.720410	79.85799	3.731844	1.084903	15.32526
6	9.806455	78.47556	4.442422	1.093522	15.98850
7	9.912235	76.99023	5.235336	1.111065	16.66337
8	10.05175	75.09416	6.272860	1.153492	17.47949
9	10.21647	72.81110	7.991061	1.208481	17.98936
10	10.40814	70.24023	10.55173	1.232573	17.97547

Period	S.E.	BP	M	DR	ER
1	284.1256	34.92406	65.07594	0.000000	0.000000
2	451.5606	19.00681	78.64775	0.796173	1.549271
3	583.7114	11.38281	85.76561	1.640301	1.211271
4	723.6126	7.408195	89.87457	1.860538	0.856699
5	895.7892	4.878361	92.73849	1.706470	0.676683
6	1101.914	3.260768	94.72936	1.539721	0.470151
7	1340.744	2.214909	96.01495	1.452427	0.317716
8	1618.271	1.532789	96.81851	1.424553	0.224149
9	1944.307	1.085039	97.29397	1.437749	0.183245
10	2328.684	0.790697	97.53228	1.485568	0.191456

Period	S.E.	BP	M	DR	ER
1	1.039831	6.317172	2.767322	90.91551	0.000000
2	1.241501	6.005347	3.147190	84.97548	5.871979
3	1.364093	5.070672	2.747509	73.52731	18.65450
4	1.504357	4.470980	2.305789	60.48339	32.73984
5	1.672214	4.724503	2.271935	49.41562	43.58794
6	1.845402	5.349215	2.834977	41.73897	50.07683
7	2.002700	5.980983	4.059746	36.88249	53.07678
8	2.135174	6.500866	5.952763	33.79003	53.75635
9	2.243561	6.843906	8.543769	31.64111	52.97122
10	2.334363	6.969618	11.91319	29.90125	51.21594

Varian
ce
Decom
positio
n of
ER:

Period	S.E.	BP	M	DR	ER
1	5.439392	4.185288	3.404262	33.72647	58.68398
2	7.772219	4.952035	1.845651	31.03662	62.16570
3	9.298378	5.680725	2.299964	28.66372	63.35559
4	10.39824	6.904615	3.431493	27.04217	62.62172
5	11.19691	7.828238	4.922098	25.92731	61.32235
6	11.76031	8.278409	6.962044	25.14663	59.61291
7	12.16596	8.414644	9.645328	24.42963	57.51040
8	12.49461	8.336286	12.96393	23.58948	55.11031
9	12.81662	8.071056	16.92023	22.54847	52.46024
10	13.19251	7.651429	21.53765	21.29020	49.52072

Chole
sky
Orderi
ng: BP
M DR
ER

7- إختبار تحليل مكونات التباين بعد إعادة الترتيب:

Period	S.E.	BP	DR	ER	M
1	8.423277	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.342237	84.27679	0.001460	15.48952	0.232237
3	9.527104	82.69323	1.079355	15.48751	0.739903
4	9.615734	81.30483	1.279030	16.68676	0.729381
5	9.720410	79.85799	1.265806	17.51207	1.364135
6	9.806455	78.47556	1.342893	17.58573	2.595816
7	9.912235	76.99023	1.444539	17.61834	3.946893
8	10.05175	75.09416	1.610027	17.63192	5.663897
9	10.21647	72.81110	1.846568	17.33586	8.006466
10	10.40814	70.24023	2.078953	16.74087	10.93995

Period	S.E.	BP	DR	ER	M
1	1.039831	6.317172	93.68283	0.000000	0.000000
2	1.241501	6.005347	88.03829	5.639000	0.317361
3	1.364093	5.070672	76.20072	16.97660	1.752006
4	1.504357	4.470980	62.66983	28.64298	4.216217
5	1.672214	4.724503	51.33055	36.90277	7.042178
6	1.845402	5.349215	43.66523	41.03987	9.945683
7	2.002700	5.980983	39.04709	42.05031	12.92161
8	2.135174	6.500866	36.33042	41.14949	16.01922
9	2.243561	6.843906	34.61671	39.22833	19.31105
10	2.334363	6.969618	33.30615	36.85388	22.87036

Period	S.E.	BP	DR	ER	M
1	5.439392	4.185288	29.20237	66.61234	0.000000
2	7.772219	4.952035	28.94195	62.97220	3.133820
3	9.298378	5.680725	27.92316	60.03217	6.363951
4	10.39824	6.904615	27.24277	56.63311	9.219500
5	11.19691	7.828238	26.84707	53.50006	11.82463
6	11.76031	8.278409	26.69220	50.51825	14.51114
7	12.16596	8.414644	26.51832	47.71904	17.34800
8	12.49461	8.336286	26.10292	45.25033	20.31047
9	12.81662	8.071056	25.33053	43.19430	23.40412
10	13.19251	7.651429	24.15335	41.53749	26.65772

Varian
ce
Decom
positio
n of
M:

Period	S.E.	BP	DR	ER	M
1	284.1256	34.92406	1.922296	7.516700	55.63694
2	451.5606	19.00681	0.898575	16.61202	63.48260
3	583.7114	11.38281	0.537803	17.11576	70.96362
4	723.6126	7.408195	0.365773	14.34419	77.88184
5	895.7892	4.878361	0.336178	12.26387	82.52159
6	1101.914	3.260768	0.352926	11.56901	84.81729
7	1340.744	2.214909	0.354024	11.61774	85.81333
8	1618.271	1.532789	0.339982	11.98041	86.14682
9	1944.307	1.085039	0.315821	12.56444	86.03470
10	2328.684	0.790697	0.283627	13.29803	85.62765

Chole
sky
Orderi
ng: BP
DR ER
M

Varian
ce
Decom
positio
n of
BP:

Period	S.E.	BP	DR	M	ER
1	8.423277	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.342237	84.27679	0.001460	3.276516	12.44524
3	9.527104	82.69323	1.079355	3.317776	12.90964
4	9.615734	81.30483	1.279030	3.479751	13.93639
5	9.720410	79.85799	1.265806	3.550941	15.32526
6	9.806455	78.47556	1.342893	4.193051	15.98850
7	9.912235	76.99023	1.444539	4.901862	16.66337
8	10.05175	75.09416	1.610027	5.816326	17.47949
9	10.21647	72.81110	1.846568	7.352974	17.98936
10	10.40814	70.24023	2.078953	9.705349	17.97547

Varian
ce
Decom
positio
n of
DR:

Period	S.E.	BP	DR	M	ER
1	1.039831	6.317172	93.68283	0.000000	0.000000
2	1.241501	6.005347	88.03829	0.084383	5.871979
3	1.364093	5.070672	76.20072	0.074103	18.65450
4	1.504357	4.470980	62.66983	0.119353	32.73984
5	1.672214	4.724503	51.33055	0.357007	43.58794
6	1.845402	5.349215	43.66523	0.908725	50.07683
7	2.002700	5.980983	39.04709	1.895140	53.07678
8	2.135174	6.500866	36.33042	3.412365	53.75635
9	2.243561	6.843906	34.61671	5.568166	52.97122
10	2.334363	6.969618	33.30615	8.508296	51.21594

Varian
ce
Decom
positio
n of M:

Period	S.E.	BP	DR	M	ER
--------	------	----	----	---	----

1	284.1256	34.92406	1.922296	63.15364	0.000000
2	451.5606	19.00681	0.898575	78.54535	1.549271
3	583.7114	11.38281	0.537803	86.86811	1.211271
4	723.6126	7.408195	0.365773	91.36933	0.856699
5	895.7892	4.878361	0.336178	94.10878	0.676683
6	1101.914	3.260768	0.352926	95.91615	0.470151
7	1340.744	2.214909	0.354024	97.11335	0.317716
8	1618.271	1.532789	0.339982	97.90308	0.224149
9	1944.307	1.085039	0.315821	98.41589	0.183245
10	2328.684	0.790697	0.283627	98.73422	0.191456

Varian
ce
Decom
positio
n of
ER:

Period	S.E.	BP	DR	M	ER
1	5.439392	4.185288	29.20237	7.928363	58.68398
2	7.772219	4.952035	28.94195	3.940321	62.16570
3	9.298378	5.680725	27.92316	3.040523	63.35559
4	10.39824	6.904615	27.24277	3.230892	62.62172
5	11.19691	7.828238	26.84707	4.002346	61.32235
6	11.76031	8.278409	26.69220	5.416477	59.61291
7	12.16596	8.414644	26.51832	7.556632	57.51040
8	12.49461	8.336286	26.10292	10.45049	55.11031
9	12.81662	8.071056	25.33053	14.13817	52.46024
10	13.19251	7.651429	24.15335	18.67450	49.52072

Chole
sky
Orderi
ng: BP
DR M
ER

الفهرس :

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات والرموز
أ - هـ	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	تمهيد الفصل
02	المبحث الأول: السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات.
02	المطلب الأول. ماهية السياسة النقدية أدواتها
04	المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات.
05	المطلب الثالث: اليات السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات
06	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
08	خلاصة.
09	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والتطبيقية.
10	تمهيد
10	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.
10	المطلب الأول: الطريقة.
10	الفرع الأول: اختبار العينة ومجتمع الدراسة.
11	الفرع الثاني: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2011.
11	أولاً: تطور الكتلة النقدية.
15	ثانياً: تطور سعر الصرف.
17	ثالثاً: تطور معدل الخصم.

19	رابعاً: تطور ميزان المدفوعات
22	المطلب الثاني: الأدوات.
22	الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة.
24	الفرع الثاني: اختبارات نموذج الدراسة.
24	1 - اختبار جذر الوحدة للاستقرارية.
24	2 - اختبار السكون.
25	2- اختبار السببية لجرانجر.
25	3 - تحليل مكونات التباين.
25	4 - دالة الاستجابة لردة الفعل.
26	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.
26	المطلب الأول: نتائج الدراسة.
26	الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية.
28	الفرع الثاني: اختبارات النتائج.
33	المطلب الثاني: مناقشة النتائج.
34	خلاصة.
36	خاتمة عامة.
40	قائمة المصادر والمراجع.
44	الملاحق
58	الفهرس